



كلية الاسراء الجامعة – قسم القانون – مادة المالية العامة والتشريع الضريبي

م د / حمادة خير

الموازنة العامة

اولا تعريف الموازنة العامة

ثانيا :عناصر الموازنة العامة

ثالثا : طبيعة الموازنة العامة

الشرح

اولا : تعريف الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة بانها خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة غالبا سنة ويتم هذا التقدير في ضوء الاهداف التي تسعى اليها السلطة السياسية وبناء علي هذا التعريف فان الموازنة العامة ليست اداة محاسبية لتوضيح النفقات والإيرادات العامة للدولة وانما هي وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة من وسائل الدولة في تحقيق اهدافها وبهذا يمكن تحديد سماتها كمايلي

ثانيا :عناصر الموازنة

2-الموازنة العامة اجازة

1-الموازنة توقع

## 1-الموازنة العامة توقع

تمثل الموازنة العامة بيانات لتوقعات ما تنفقه وتحصله السلطات التنفيذية من إيرادات خلال فترة قائمة تقدر بسنة حيث تتولي هذه السلطة تحديد هذا التوقع قبل عرضه علي السلطة التشريعية وعندئذ فان بنود النفقات والإيرادات وحجمها ما هي الا برنامج عمل الدولة خلال الفترة المحددة حيث تعكس جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن نافلة القول ان توقع نفقات وإيرادات الدولة عن الفترة المحددة لا يتم بمعزل عن توقعات النشاط الاقتصادي في المجتمع وحجمه بما فيه الخاص والعام

## ثانيا :الموازنة اجازة

تقوم المجالس النيابية (السلطة التشريعية ) في الدول ذات الانظمة الديمقراطية باعتماد الموازنة اي الموافقة علي توقعات السلطة التنفيذية عن نفقات السنة القادمة وإيراداتها

اذا علي الرغم من ان السلطة التنفيذية هي التي تتولي اعداد الموازنة الا ان السلطة التشريعية تقوم بإجازتها قبل ان تقوم الحكومة بتنفيذها في الحدود التي صدرت بها اجازة هذه السلطات وبالصورة التي اعتمدتها به

حق المجالس النيابية في اجازة الموازنة قد مر بتطور تاريخي طويل بدا بنجاح المجالس النيابية في فرض الضرائب دون غيرها ثم ممارسة حقها في رقابة الصورة التي تنفذ بها حصيلة الضرائب واكتمل هذا الحق في نطاق المالية العامة بضرورة تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة في وثيقة واحدة هي الموازنة العامة وبصورة دورية

والواقع ان تقدير النفقات العامة هي وحدها التي تحتاج الي اجازة من السلطة التشريعية دون تقديرات الإيرادات العامة بالمعني الفني للتعبير حيث ان اجازة النفقات يمنح السلطة التنفيذية حقا في القيام بتنفيذها وهذا يتفق مع المفهوم الفني للإجازة اما مسالة الموافقة علي الإيرادات العامة فلا يمنح السلطة التنفيذية اي خيار في تحصيلها من عدمه حيث انها واجبة التحصيل استنادا لنصوص القوانين التي تنظمها وقد تضمنت السلطة التنفيذية قنوات جديدة للإيرادات ضرائب جديدة مثلا بحيث تصبح اجازة المجالس النيابية للموازنة تمثل موافقة علي فرض هذه الضرائب ويطلق علي هذه الحالة ملحقات الموازنة وتهدف السلطة التنفيذية من وراء هذه العملية الي تسهيل الحصول علي موافقة السلطة التشريعية علي فرض مثل هذه الضرائب وعلي الرغم من ان اتباع اسلوب ملحقات الموازنة يوفر للسلطة التنفيذية سهولة في الحصول علي موافقة سهلة علي فرض ضرائب جديدة الا ان ذلك لا يبيح فرصة كافية للسلطة

التشريعية لمناقشة مبدأ فرض الضرائب ودراسة اسبابه ونتائجه هذا بالإضافة الي ان التشريعي الضريبي ينطوي علي اهمية وخطر وثبات لذلك يقتضي الامر صدوره بشكل قوانين مستقلة يمكن الرجوع اليها بسهولة لا ان يلحق بالموازنة العامة

## ثانيا : طبيعة الموازنة

### أ- الطبيعة المالية للموازنة العامة

يتبين من التعريف الذي سقناه للموازنة العامة انها تقديرات للنفقات العامة والايادات العامة خلال فترة قادمة ونقطة الانطلاق هنا هو تحديد حجم الخدمات العامة التي تتولي الدولة القيام بها خلال الفترة التي تغطيها الموازنة ،ثم تقدير النفقات العامة اللازمة لتغذية هذه الخدمات وبالتالي تقدير الايرادات العامة التي تغطي هذه النفقات وتعكس هذه التقديرات عملا تحليليا للإنفاق العام وللإيراد العام علي مكونات كل منهما ومن ثم اختيار المكونات الأكثر ملائمة في كل من الجانبين بشكل يتمشي والخطوط الأساسية للسياسة المالية بشقيها الانفاقي والايادي

وتتحدد التقديرات المذكورة في صورة جدول يبين المحتوي المالي للموازنة حيث يضم في جانب تقدير النفقات العامة مع تقسيمها علي انواع الانفاق وبين الهيئات التي تتولي هذا الانفاق وكذلك تقدير الايراد العام مع تقسيمه بين انواع الايراد العام

ان الموازنة تمثل حالة تنطوي علي بعد زمني يمتد فترة قادمة هي في الغالب سنة وليس بالضرورة ان تكون هذه السنة التقويمية وانما قد يتحدد بدؤها وانتهائها بتاريخ يختلف عن ذلك بل وقد تكون لفترة اطول من العام حيث تغطي فترة عامين حسب ظروف الدولة

### ب- الطبيعة القانونية للموازنة

#### ينبغي علينا ان نفرق بين قانون الموازنة وبين الموازنة نفسها حيث السلطة التنفيذية

تحضر الموازنة في معظم الدول ثم تعرضها بعدئذ علي السلطة التشريعية لاعتمادها وعند موافقتها علي مدرجاتها يصدر بها قانون يعرف (بقانون اعتماد الموازنة ) وعلي الرغم من موافقة السلطة التشريعية ،فان الموازنة ذاتها تمثل عملا اداريا من ناحية الموضوع (حيث لا تقرر قواعد عامة ودائمة ) وكذلك من ناحية الشكل اذا هي خطة تعدها السلطة التنفيذية لتنظيم الانفاق والايراد عن مدة معينة (ويقع ضمن اختصاصها ) ومن المعروف ان السلطة التنفيذية تمارس اختصاصها في شكل قرارات ادارية اما قانون اعتماد الموازنة فيعد عملا تشريعيا من حيث الشكل فقط بالنظر لصدوره عن السلطة التشريعية اما من ناحية الموضوع فلا يعدو ان يكون عملا اداريا لأنه خال من قواعد عامة جديدة ولايمنح الحكومة سلطة او حقا لم يكن قائما

في القوانين السارية ،ذلك لان الإيرادات التي تمارس الحكومة تحصيلها والنفقات التي يسمح لها بتنفيذها ناشئة عن قوانين سابقة ومن اجل ان تمارس الحكومة هذه السلطات لابد لها من الحصول علي اجازة من السلطة التشريعية لتنفيذ التقديرات الواردة في الجدول المحاسبي السابق وحينما تظل هذه الاجازة عملا اداريا فان العمل بها ينبغي ان يتحدد في القوانين السارية المفعول وقد تنتهز السلطة التنفيذية -احينا فرصة تقديم الموازنة للسلطة التشريعية للتصديق فتضيف لها تشريعات حقيقية اي قوانين فرض ضرائب جديدة ،وفي مثل هذه الحالة فان قانون الموازنة يتضمن عنصرين متميزين هما الموازنة ،قانون من الناحية الشكلية وعمل اداري من الناحية الموضوعية ،اما التشريعات الملحقة فهي قوانين شكلا وموضوعا ان هذا المسلك الذي يتعلق بمخلفات الموازنة يعد معيبا ويصعب تبريره لان القانون المتعلق بالتصديق علي الموازنة ذوصفة مؤقتة لا تتجاوز مدته سنة مالية في الغالب ولذلك ليس من الصحيح في شي ان تلحق به (قانون الموازنة )تشريعات عامة ودائمة لسببين

**الاول :** تبعثر هذه التشريعات وتشتتها في الموازنة المتعددة والمختلفة

بحيث يكون امر الرجوع اليها صعبا

**الثاني :**الخطورة الكامنة وراء هذا الاجراء ذلك لان عمل المجالس النيابية التي تنظر الموازنة السنوية للدولة تسوده السرعة والحاق قانون عادي بها لا يفسح المجال لدراسته من حيث غرضه وما يترتب عليه من نتائج وقد يكون السبب الذي يدفع الحكومة الي الحاق القوانين العادية بالموازنة العامة هو الرغبة في تجاوز الإجراءات البطيئة وبالتالي التعجيل بإقرارها وقد يترتب علي هذا التعجيل ادخال تعديلات خطيرة علي التشريعات السارية في الدولة اهمها يفرض مجانبته

**ثالثا : اهمية الموازنة ودورها في المالية العامة الحديثة**

ازدادت اهمية الموازنة العامة بشكل مضطرد وواسع بحيث شملت ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية في الدول علي الرغم من اختلاف انظمتها السياسية ومن النتائج التي تترتب علي هذه الاهمية ان تغير وتطوير دور الموازنة في المالية الحديثة عما كان عليه عند مفكري المالية التقليدية

**1-اهمية الموازنة العامة من الناحية السياسية**

تتمتع الموازنة من الناحية السياسية بأهمية كبيرة في الدول ذات الانظمة النيابية والديمقراطية ذلك لان ارغام السلطة التنفيذية بان تتقدم وفي كل عام الي المجالس النيابية من اجل ان يجيز

لها نواب الشعب القيام بصرف النفقات العامة وتحصيل الإيرادات يعني إخضاعها للرقابة المستمرة لهذه المجالس وتتجلى رقابتها علي أعمال الحكومة من خلال قدرتها علي تعديل الاعتمادات التي تطلبها او حتي رفضها لمشروع الموازنة الذي تتقدم به السلطة التنفيذية ومما يزيد في الدلالة علي هذه الاهمية ان للثورات والاضطرابات والتغيرات التي تتناول الدساتير موضوعها لها تعود في معظمها الي سو واضطراب الاحوال المالية وما يترتب علي ذلك من زيادة مطالبة المواطنين بتوسيع مدي سلطته فيما يتعلق بالأشراف علي المسائل المالية في الدولة

وبوجه عام فان القوة السياسية في الدول تميل في الغالب الي تركيز السلطة في يد من يملك حق اعتماد الموازنة وتكاد القوتان السياسية والمالية في الدول الديمقراطية تتركزان في يد ممثلي الامة في المجالس النيابية وتتركز القوتان المذكورتان في يد السلطة التنفيذية في الدول ذات الانظمة الدكتاتورية وهذا الامر غاية الصعوبة (ان لم يتعذر اخضاع هذه السلطة لرقابة جدية مؤثرة من ناحية المجالس النيابية في هذه الدول ويلاحظ ان اعتماد المجالس النيابية للموازنة من شأنه ان يزيد الثقة بمالية الدول بالنظر الي ما يؤدي اليه اخضاع هذه السلطة للرقابة الدقيقة والعلنية من ابعادها عن تحكم السلطة التنفيذية فضلا عن انه يضيق نطاق المفاجآت التي يتعرض لها دائنو الدولة

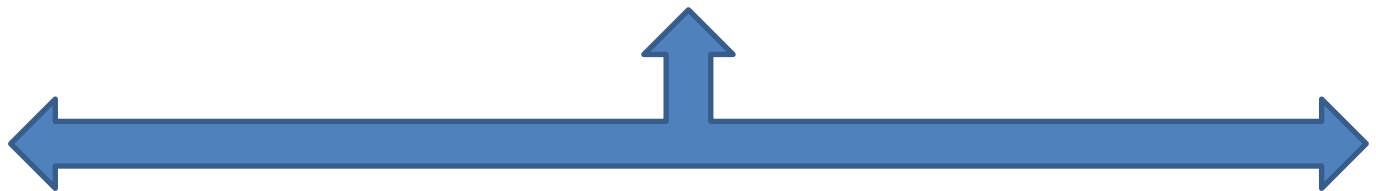
## 2-اهمية الموازنة الاقتصادية والاجتماعية

ان اهمية الموازنة من هاتين الناحيتين لا تقل شئنا عن الناحية السياسية ومن المعروف ان هذه الاهمية تزداد كلما اتسع نطاق دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتستخدم الدولة الموازنة كأداة لتعديل توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية او الطبقات او من خلال استخدام الضرائب وتوجيه النفقات العامة ،وقد اضطلعت الموازنة بدور كبير في العصر الحديث واصبح دورها في الدول المتقدمة اقتصاديا اكثر توسعا عما كان عليه سابقا ولم تقتصر الموازنة علي انها مجرد عمل لتقدير الإيرادات والنفقات العامة وحصول الاذن علي تنفيذها مدرجاتها فحسب وانما تحددت اهدافها بشكل تختلف عما كانت عليه في ظل النظرية التقليدية حيث اصبح من اهدافها تحقيق الاستخدام الكامل وتعبئة الموارد الاقتصادية بما فيها غير المستغلة والمساهمة في زيادة الدخل القومي ورفع مستوي المعيشة اما في الدول ذات الاقتصاد المخطط وبخاصة الاشتراكية فيزداد الموازنة بصورة كبيرة جدا بالنظر لعلاقاتها الوثيقة بعملية التخطيط الاقتصادي حيث تصبح الموازنة عندئذ جزءا من الخطة المالية للدولة وابرز ادواتها التنفيذية كما ذكرنا

## تعريف الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة بأنها خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة غالبا سنة

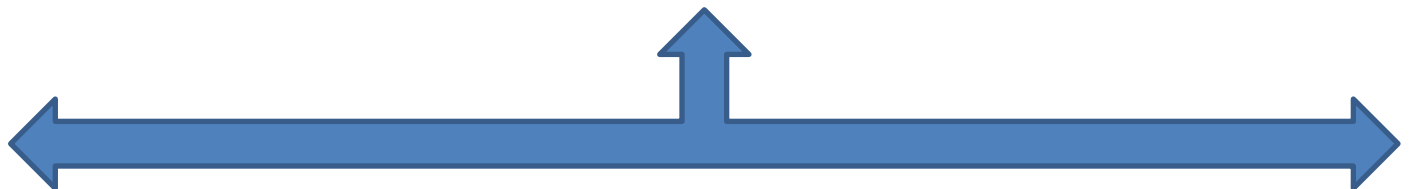
### عناصر الموازنة



الموازنة العامة اجازة

الموازنة العامة توقع

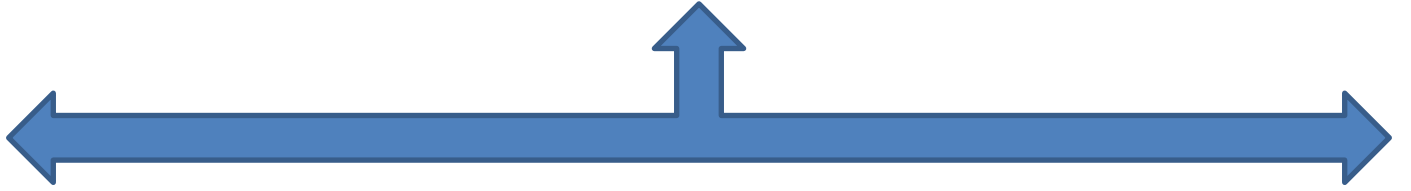
### طبيعة الموازنة العامة



الطبيعة القانونية للموازنة

الطبيعة المالية للموازنة

اهمية الموازنة



من الناحية الاقتصادية والاجتماعية

من الناحية السياسية

